



( المعنى النحوي في نواسخ الابتداء عند ابن الدهان النحوي ت ٥٦٩ )

حسين مخلف حسين الشمري - أ. د نعيم سلمان البديري

جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

hussienalshmary1122@gmail.com

المستخلص :

يشكل المعنى ضابطاً منهجياً في وصف الظاهرة اللغوية. وإن ابن الدهان (سعيد بن مبارك الموصلي ت ٥٦٩ هـ) الذي يعد من الشخصيات النحوية الكبيرة ومن صفوة نحاة القرن السادس الهجري. يمثل موضوع المعنى النحوي لديه استمرار سلسلة التطور النحوي التي أتى بها النحويون الأوائل، فهو نتاج الفكر النحوي لنحاة القرن السادس الهجري، وما له من أثر في كشف كثير من خفايا وأسرار المعنى في الكلام. الكلمات المفتاحية: دلالة ليس، دلالة عسى، دلالة إن.

### Grammatical Significance of Sentence Modifiers in Ibn al-Dahan's Grammar, d. ١١٧٠ A.D.

Hussein Mukhlif Al-Shammari & Dr. Naem Salman Al-Badri

Wasit University / Faculty of Arabic

hussienalshmary1122@gmail.com

Abstract :

Meaning can govern formation of a given linguistic phenomenon. This paper, accordingly, attempts an investigative analysis of Ibn Al-Dahan's treatises on certain Arabic sentence modifiers. Sentence modifiers in Arabic are form- modifying and meaning-changing elements which are, when



introduced to the sentence, cause changes in the form or meaning of that sentence. Most sentence modifiers in Arabic are emphatic, phrasal forms. Such modifiers are used as pre-determiners to create new meanings, alter forms, switch references, or emphasize some elements.

Keywords: Indication is not , May indication , Indication that .

دلالة (ليس):

(ليس) من أخوات كان وهي تدخل بكثرة على الأسماء وقليلة الدخول على الأفعال (ينظر: التراكيب اللغوية ٣١٨-٣١٩). وهي أحد أخوات كان التي أتفق بأنّها أفعال جميعا ما عدا (ليس) التي كان فيها اختلاف بين النحاة، من حيث هي فعل أو حرف، يقول ابن مالك: " وكلّها أفعال اتفاقا، إلّا (ليس) " (ينظر: عبد الرحمن العقيلي ١٩٨٠: ٢٣٦/١) . ولعلّ من بين أبرز النحويين الذي جاء رأيه منسجما مع فعليتها هو، سيبويه، إذ يقول: " فأما ليس فلا يكون فيها ذلك؛ لأنّها وضعت موضعا واحدا " (سيبويه ١٩٨٨: ٤٦/١). وأنّ ما يدلّ على فعليتها عندهم اتّصالها بقاء المؤنثة و اتّصالها بضمائر الرفع . فسيبويه ومؤيدوه ذهبوا إلى إنّها لنفي مطلقا فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله ( ينظر: سيبويه ١٩٨٨ /١ - ٣٥ - ٣٦) ، ويجيز المبرّد نفيها للمستقبل جاء في المقتضب: ليس زيد قائما غدًا (المبرّد: ١٩٩٤: ٤ / ٨٧). وتابعه ابن السراج في الرأي (ينظر: ابن السراج ١٩٩٦: ٩٧ /١).

وتابعهم في ذلك ابن يعيش ولم يزد في هذا المعنى شيئا من أنّها جاءت لنفي الحال نحو ليس زيد قائما (ابن يعيش ٢٠٠١: ٧/١١١).  
وهناك من أكّد على حرفيتها، إذ ذهب السراج، والفارسيّ في أحد قوليّه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنّها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا الموضع . وقال صاحب (رصف المباني): (ليس) ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسيّ . فزعم سيبويه أنّها فعل، وزعم أبو عليّ أنّها حرف" (المراديّ ١٩٩٢: ٤٩٤). فضلا عن ذلك فقد ذهب الرضيّ إلى نقل آراء النحاة القائلين بحرفيتها، جاء في شرح الرضيّ: وأمّا ليس، فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفيّة؛ لأنّ مذهبهم أنّها حرف (ينظر: الرضيّ ١٩٩٦: ٤ / ٢٠١).



أما من ناحية العمل والإهمال، ف (ليس) في الأغلب أنها تعمل على رفع الاسم الأول وتنصب الثاني خبرا لها، فعملها هذا يشابه عمل كان وأخواتها ولا اختلاف بينهما في العمل، وقد تكون أداة من أدوات الاستثناء؛ لذا يتوجب نصب المستثنى بها نحو: (قام القوم ليس زيّداً) (المراديّ ١٩٩٢: ٤٥٩).

ويجيز بعض النحويّين إبطال عمل (ليس) عن طريق نقضها بالأداة (إلا) جاء في شرح الرضيّ: "ولذلك، أيضا أجاز بعضهم ابطال عملها بـ إلا، كما في قولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ بالرفع؛ واستدلّ المجوّز بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، قالوا لأنّ المعمول لا يجوز وقوعه إلاّ حيث يجوز وقوع العامل" (الرضيّ ١٩٩٦: ٢٠١/٤، والآية من سورة (هود) ٨).

وتهمّل أيضا ويبطل عمل (ليس) في حال كانت حرفا عاطفا، على مذهب بعض النحاة. ومن حجّتهم في ذلك، قول الشاعر:

أين المفرّ، وإلاّ له الطالبُ والأشْرُمُ المغلوبُ ، ليس الغالبُ .

وهناك الكثير من العلماء من نقل أنّها تكون حرفا عاطفا عند الكوفيّين منهم: ابن باشاذ ، والنّحاس، وابن مالك وأشار ابن عصفور إلى أنّها تكون عاطفة عند البغداديين (ينظر: المراديّ: ١٩٩٢ ٤٩٨، وابن هشام ١٩٨٥: ٣٢٧، والبيت لنفيل بن حبيب في السيرة النبويّة ١: ٢٠١٤ / ٣٥) .

في حين ذهب ابن مالك إلى إمكانيّة مجيء (ليس) نافية للجنس، إذ قال: "وفي (ليس صلاة أتقل) شاهد استعمال (ليس) في النفي العامّ المستغرق للجنس، وهو ممّا يغفل عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيْعٍ﴾" (ابن مالك ١٩٩٣: ١٩٩، والآية من سورة الغاشية ٦). وتزاد الباء في خبر ليس، مؤكّدة، يقال: ليس زيد بقائم، أي (ليس زيد قائمًا) وليس محمّد بمنطلق، أي ليس محمّد منطلقا (ينظر: ابن جنّيّ ١٩٨٨: ٣٩) .

أما من حيث دلالتها الزمنيّة، فنجد أنّ الخلاف قائم وكبير في كتب النحاة، فمذهب أكثر النحاة أنّ (ليس) مخصوصة بنفي الحال (ينظر: سيويه: ١٩٨٠ ٣٦/١، المراديّ ١٩٩٢: ٤٩٩، والسيوطي ١٩٩٨: ١٣٦٦)، وذهب ابن مالك إلى إنها نافية في جميع الأزمنة، إذ قال: والصحيح أنّها تنفي الحال، والماضي، والمستقبل (ينظر: ابن مالك ١٩٩٠: ٢٤٠/١، والمراديّ ١٩٩٢: ٤٩٩).



أما ابن الدهان فأنّ (ليس) عاملة عمل كان، فيها ترفع المبتدأ ويصير اسما لها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، ولا يجوز تقديم اسمها عليها، وهي فعل جامد لا يتصرف ( ابن الدهان ١٩٩١: ١٨٥ - ١٨٦). فهي تدخل على الجملة فتفتيحها في الحال (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ١٩٨).

وابن الدهان لعله لم يزد شيئا سوى نقله لرأي الجمهور، جاء في شرح الدروس: تختص ليس بجواز زيادة الباء في خبرها، قال تعالى ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ {التين ٨}، فزيادة الباء في خبر ليس كثير وشائع (ابن الدهان ١٩٩١: ١٩٦).

أما المحدثون، فكانوا متفرقين فيما بينهم فمنهم من يؤيد رأي القدماء، ومنهم من كان له رأي خاص مختلف عن جميع سابقيه، فكان الدكتور مهدي المخزومي قد أبدى رأيه في هذا الشأن، فنراه يؤيد حرفيتها، وكان من المعارضين لمن قال بأن ليس من أخوات (كان)؛ لأنها خالية من الدلالة الزمنية، إذ قال: وأكبر الظن أنها خلو من الدلالة على الزمان، فأما هذه الدلالات المختلفة عرضوا لها فلم تكن لها بل لما دخلت عليه، فالدلالة على الماضي في نحو (ليس خلق الله مثله) مستفادة من (فعل)، والدلالة على المستقبل في البيت (له نوافلات ما يغيب نوالها... وليس عطاء اليوم مانعه غدا). مستفادة من قوله (غدا) (د. مهدي المخزومي ١٩٨٦: ٢٥٩).

أما الدكتور تمام حسان، ذهب إلى أنّ (ليس) حسب رأيه أداة وليست فعلا، فهي من الأدوات التي تأتي لنفي الحاضر إذ يقول: " ولقد ورد في كلامنا عن الأدوات أنّ النواسخ جميعا أدوات، وأن بعضها محوّل عن الفعلية وأنّ البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة... " (ينظر: تمام حسان ١٩٩٤: ١٢٩).

وقول الدكتور علي أبو المكارم: " إذا استخدمت (ليس) دون أن يكون في الجملة ما يدل على زمن محدد أفادت النفي في الحال، نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾، ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ ﴾، ﴿ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ﴾، أما إذا كان في الجملة ما يفيد زمنا ما فإنّ النفي يرتبط بهذا الزمن: ماضيا، وحالا، ومستقبلا " (علي أبو المكارم ٢٠٠٧: ١٠٦ - ١٠٧، والآية من سورة الزمر ٣٧، والآية الثانية من سورة النور ٦١، والآية الثالثة من سورة هود ٧٨). فمثال النفي في الماضي ليس خلق الله مثله، والنفي في الحاضر قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ﴾ (الحاقة ٣٥)، والنفي



في المستقبل أيضا قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، (هود ٨)، وقول الأعرابي:

له نافلات لا يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وبهذا يتبين أنّ من الخصائص الدلالية لـ (ليس) طواعيتها في التعبير عن النفي في الزمن المستفاد من الموقف أو السياق، فإذا لم يكن ثمة زمن مستفاد انصب النفي على الحال دون سواه (ينظر: عليّ أبو المكارم ٢٠٠٧: ١٠٧، والبيت من ديوان الأعرابي ٤٨).

فالذي يظهر أنّ (ليس) فعل جامد، كما قال القدماء، سواء أكانت مجردة وغير مرتبطة بأي زمن، فكما قلنا سابقاً وما أكدّه النحويّون القدماء والمحدثون نراها تدخل على الجملة الإسمية فتتفيتها ولم تحدث لها أثراً زمنياً، وأنّ الجملة التي تدخل عليها (ليس) تكون مطاوعة لسياقها وللزمن الذي عليه سياق الجملة، وذلك نحو: (زيدٌ ناجحٌ)، و(ليس محمّدٌ ناجحاً)، فلم يظهر لنا أي اختلاف في الجملتين فقط النفي.

والسبب الحقيقي وراء الاختلاف الذي وقع بين النحاة والمحدثين والذي طرأ على هذه الأفعال والمتمثلة بـ (ليس)، أن السبب وراء هذا الاختلاف و تسميتها بالأفعال الناقصة، هو أنّ الفعل التامّ أو الحقيقي يكون مرتبطاً ومقترناً بزمن معيّن و حدث معين، أمّا هذه الأفعال والأدوات الناقصة، فهي تدلّ على الزمن غير المرتبط بحدث، فعندما تدخل على الجملة الإسمية أصبحت تفيد الزمن الذي عليه سياق الجملة؛ لذا فإنّ أغلب العلماء سواء أكانوا متقدمين أو محدثين شددوا على ضرورة إخضاع هذه الأفعال الناقصة للضوابط التي تقع على بقية العناصر التي تدخل على سياق الجمل.

فهذه الأفعال بمفردها مجردة من الزمن؛ لكنّها إذا انضمت إلى الجملة تتصافر كلّ عناصر ومكوّنات الجملة بما فيها النواسخ لتفيد معنى مقترناً بزمن معيّن فيكون لها الأثر الرئيس في تحديد الدلالة الزمنية النحوية، فالجملة العربية بقرائنها اللفظية والمعنوية هي العامل الدالّ على الزمن المراد (ينظر: الجملة النحوية في اللغة العربية ٢٠٠٤: ٢٣٨).

وأرى أنّ (ليس) من الأفعال الناقصة، كما قال القدماء؛ وذلك أنّها تقبل علامات الأفعال فتدخل عليها تاء التأنيث الساكنة وتلحقها ضمائر الرفع المتحركة فهي فعل ماض جامد وليس حرف .  
دلالة (عسى):



ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (عسى) فعل ماض جامد لا يتصرف يرد بمعنى الرجاء والإشفاق . وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة ٢١٦ ) (ينظر: المرادي ١٩٩٢ : ٤٦١) . وهناك عدّة أدلة على فعلية (عسى) قال أبو البركات الأنباري: " والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك ، أنه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو: عسيت ، وعسيا ، وعسو؛ قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ وكذلك تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تلحق الفعل وهذه كلها دلائل على فعلية عسى " (ابن الانباري ١٩٩٩ : ١٠٨ ، والآية من سورة محمد ٢٢ ) .

ويرى ابن هشام أنّ (عسى) فعل، بخلاف ثعلب وابن السراج اللذين يؤكّدان حرفية (عسى) على الإطلاق (ينظر: ابن هشام ١٩٨٥ : ١٧٢/١) .

أما المعنى الذي تأتي فيه (عسى)، فقد عني النحويون بخصيصة معناها واختلفت آراؤهم في معناها، فوجد أول نحوي افاض في معنى (عسى) هو الخليل؛ ونراه قد فرق بين استعمالها عند الناس، وبين استعمالها في القرآن الكريم إذ قال: "عسى في القرآن من الله واجب، كما قال في الفتح، وفي جميع يوسف وأبيه: عسيت ، وعسيت بالفتح والكسر، وأهل النحو يقولون: هو فعل ناقص، ونقصانه؛ أنك لا تقول منه فَعَلَ يفعل، وليس مثله، ألا ترى أنك تقول: لَسْتُ ولا تقول: لاس يَليس . وعسى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطمعة، ويستعمل منه الفعل الماضي، فيقال عَسَيْتُ وَعَسَيْتُنَا وَعَسَوْا وَعَسَا وَعَسَيْنِ، لغة، وأميت ما سواه من وجوه الفعل. ولا يقال: يفعل ولا فاعل ولا مفعول" (ال خليل ٢٠٠٣ : ٣ / ٢٠٠) .

أما سيبويه ف (عسى) عنده طمع وإشفاق، جاء في الكتاب: (ولعلّ وعسى): طمع وإشفاق، ويُريد بالإشفاق: الخوف (ينظر : سيبويه ١٩٨٨ : ٢٣٣/٤) .

أما الفراء فيرى أنّ (عسى) واجبة، إذ يقول: " (قوله : فعسى أن يكونَ من المفلحين) . وكل شيء في القرآن من (عسى) فذكر لنا أنها واجبة " (ينظر : الفراء ٣٠٩ / ٢ ، والآية من سورة القصص ٦٧) . وقد ذهب بعض النحويين وفي مقدمتهم المبرد إلى أنّ : عسى من افعال المقاربة، وتأتي لمقاربة الفعل؛ وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق: وعسيت أن اقوم: أي دنوت من ذلك: وقاربته بالنية؛ و (أن اقوم) في معنى القيام (ينظر: المبرد ١٩٩٤ : ٦٨/٣) .



وفي سياق ذي صلة، نجد ابن فارس يوافق النحويين في الرأي المتعلق بتضمن (عسى) معنى (قارب)، (عبارة غير صحيحة فكيف تكون الآراء كثيرة والرأي واحد هو تضمن عسى معنى قارب (؟؟؟!!) ) إذ يقول: " والفعل مضمّن معنى (قارب)، فإذا قلت: عسى زيد أن يقومَ ، فالتقدير: قارب زيد القيامَ " (المراديّ ١٩٩٢: ٤٦٤).

لذا يظهر هنا، أنّ عمل ( عسى ) هو مشابه لعمل (كان) . إلا أنّ خبر عسى التزم كونه فعلا مضارعا، والأكثر اقترانه ب (أنّ)، وقد تحذف ( أن ) ( ينظر : المراديّ ١٩٩٢ : ٤٦٤ ) .

وظاهرة الحذف قليلة عند الكوفيين، على العكس من البصريين الذين يرون أنّ حذف ( أنّ ) من خبر عسى ضرورة لا بد منها، ولو تأملنا في بعض كلام سيبويه؛ نجد أنّ هذا الحذف ل ( أنّ ) لا نراه مختصاً بالشعر بل نراه في أغلب الكلام عنده ضرورة الحذف ( ينظر : سيبويه ١٩٨٨ : ٤ / ٢٣٣ ، والمراديّ ١٩٩٢ : ٤٦ - ٤٦٣ ) ..

أمّا الزمخشريّ فعسى عنده مذهبان: " (أحدهما) أنّ تكون بمنزلة (قارب) فيكون لها مرفوع ومنصوب إلا أنّ منصوبها مشروط فيه أن يكون مع الفعل متأوّلاً بالمصدر كقولك عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج، قال الله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾، والثاني أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع إلا أنّ مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ " (ابن يعيش ٢٠٠١ : ١١٥/٧، والآية الأولى من سورة المائدة ٥٢، والآية الثانية من سورة البقرة ٢١٦).

وتابع ابن يعيش ما ذهب إليه الزمخشريّ، إذ قال: " معني قولهم أفعال المقاربة، أي: تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها؛ ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ الخبر، وإفادة المعنى في الخبر ألا ترى إن كان وأخواتها إنّما دخلت ؛ لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أنّ هذه الأفعال دخلت؛ لإفادة معنى القرب في الخبر، فمن ذلك عسى وهو فعل غير متصرّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي، قال سيبويه معناه الطمع والإشفاق أي طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون و(أعلم) أنّ أصل الأفعال أن تكون



متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان؛ ولولا ذلك؛ لأغنت المصادر عنها" (ابن يعيش ٢٠٠١: ١١٥/٧ - ١١٦).

وخالف الرضيّ سابقه إذ يقول: " الذي أرى أنّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمّع في حقّ غيره الله تعالى، وإنّما يكون الطمّع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال أنّ معناه رجاء دنوّ الخبر (الرضيّ ١٩٩٦: ٢١١/٤).

أمّا ابن الدهان النحويّ فهو من النحويّين الذي يرى أنّ (عسى) فعل ماضٍ غير متصرف، إذ يقول: " عسى فعل بدليل قولك: عَسَيْتَ أن أفعل . فاتصال الضمير به على هذا الحدّ يدلّ على أنّه فعل، وكذلك يتّصل به تاء التانيث، تقول: عَسَتَ هند أن تفعل، وإنّما لم يتصرّف لما فيها من تضمنها الطمّع ، ويقال أنّها شابتهت لعلّ فلم يتصرّف " (ابن الدهان ١٩٩١: ٣٨٩).

وأنّ (عسى) عامل عمل (كان) يرفع الاسم وينصب الخبر، إلّا أنّ خبره لا يكون إلا فعلا مستقبلا تلازمه ( أنّ) كقوله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَّ بِالْفُجْحِ ﴾ (المائدة ٥٢)، ف (أن يأتي) هو الخبر، ووضع النّصب كما يكون خبر كان (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣٨٩) .

وابن الدهان هنا يوافق بعض النحويّين المتقدمين، ويتبيّن من كلامه أنّ (عسى) يقدر عليها الاسم الصّريح والمصدر المؤوّل من أن والفعل، فإن كان اسمها الاسم الصّريح توجب مجيء خبرها ( أن والفعل) فيكون موضع المصدر المؤوّل في هذه الحالة نصبًا ، ومثال ذلك (عسى زيد أن يقوم)، (عسى هند أن تقوم) (ينظر: ابن الدهان ١٩٨٨: ٥٤) .

ويوافق ابن الدهان النحويّ جمهور النحويّين برأيهم الخاصّ بجواز إلحاق (عسى) علامة التثنية والجمع في حال صار الاسم الصّريح مبتدأ، نحو: الزيدان عَسِيَا أن يقوموا وعَسِيَا أن تقوموا، ففي هذه المسألة وجهان: أحدهما: أن تجعل في عسى ضميرا يعود إلى الزيدين، والثاني: لا تجعل ب (عسى) ضميرا عائداً، وهي لغة الحجاز (ينظر: ابن الدهان ١٩٨٨: ٥٤).

أمّا عبّاس حسن فيرى أنّ (عسى) فعل ماضٍ في اللفظ جامد في الصيغة تدلّ على الرجاء والأمل، وهي في الأغلب ناسخة ترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكونا صالحين لدخول النواسخ، فهي من الأفعال الناقصة (اي: الناسخة) أخوات (كان). ويجوز في خبر (عسى) أن مضارعه غير مسبوق بأن؛ نحو: عسى الأمن يدوم .... كما يجوز فاعل هذا المضارع أن يكون



سببها، ( أي : اسم ظاهر مضاف لضمير اسمها ) نحو: عسى الوطن يدوم عزه (ينظر: عباس حسن : ١ / ٦٢١ - ٦٢٢). وهو في صلة بذلك يقول: " والأكثر (في عسى) أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق ( أي: الخوف من وقوع أمر مكروه )، مثل قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، ففي الآية رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب من سياق الآية " (ينظر: عباس حسن ١/٦٢٧، والآية من سورة البقرة ٢١٦) .

أما الدكتور فاضل السامرائي فأضاف رأيَه بذلك إذ يقول: " وقيل: المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب. وقيل: بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب. وعسى على هذين القولين تامّة. وقيل: بدل اشتمال من المرفوع وسدّ هذا البديل مسدّ الجزأين. والذي يبدو لي أنّ الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أنّ (أن) ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال" (د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠ ١/٢٤٦ - ٢٤٧).

وأرى في كلّ ما تقدّم، أنّ المعنى الذي تدور فيه (عسى) هو قرب الشيء وتهيؤُه للحصول على المراد، والتعبير عن بلوغ أمر مرغوب به، والحصول عليه مع شيء من المقاربة، هذا إذ كان عند الناس، وأما (عسى) فهي عند الله عز وجل إيجاب؛ لأنّ الله لا يعجزه شيء وكلّ شيء يسند إليه متحقّق، كقوله تعالى ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾ (المائدة ٥٢)، فقد أتى بالفتح؛ لذا سائر ما جاء من عسى في القرآن الكريم فهو بمعنى الرجاء والطمع؛ لذا فهي للترجيّ في الأمر المحبوب كقولك: (عسى المطر ينقط)، وتأتي للإشفاق في الأمر كقوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ (البقرة ٢١٦). في هذه العبارات تناقض واضح... أعد صياغة النص وترتيب الأفكار والآراء

دلالة (إنّ) على التوكيد :

(إنّ) من الحروف، وإنما عملت لمشابتها الفعل لفظا بكونها مبنية على الفتح، وصيغتها من ثلاثة أحرف ولزومها الأسماء وأن دخولها على الجمل لا تغير معناها، وإنما تدخل على الجمل الابتدائية؛ لتأكيد مضمونها لا غير، فتتصب الاسم وترفع الخبر، فتقول: في زيد قائم إن زيدا قائم ليرتفع بها الكلام ويتأكد؛ ولذلك يتلقى بها القسم (ينظر: أحمد الهاشمي ١٧٢، والرماني ٣٠).



(إن) له عدة معان، ومن هذه المعاني حرف توكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو: إن زيدًا ذاهبٌ . خلافاً للكوفيين، في قولهم: إنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باق على رفعه قبل دخولها (ينظر: المرادي ١٩٩٢: ٣٩٤)

وذهب السيوطي إلى أن: " فإنّ للتأكيد ولذا أجيب بها القسم، كما يجاب باللام في قولك: (والله لزيد قائم)، وزعم ثعلب أنّ الفراء قال: (إنّ) مقرّرة لقسم متروك استغني عنه بها، والتقدير: والله إنّ زيد لقائم" (السيوطي ١٩٩٨: ١/١٣٢)

وذهب ابن الناظم إلى مجيء إنّ لتوكيد الحكم، إذ قال: (إنّ) " لتوكيد الحكم ونفي الشك فيه أو الإنكار له" (ابن الناظم ٢٠٠٠: ٦٥).

ومن معانيها أيضاً تأتي (إن) **للتعليل**: " وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدّمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾، أمرهم بالتقوى ثمّ علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدّر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب" (الزركشي ١٩٥٧: ٢ / ٤٠٦، والآية من سورة الحج ١).

وتأتي (إنّ) أيضاً جواباً بمعنى (نعم) فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضرب زيداً فنقول: إنّه: أي نعم، ويقول: قام زيد فنقول: إنّه، أي نعم، ونحو: (لعن الله ناقة حملتني إليك) فقال: إنّ وراكبها أي: نعم ولعن راکبها (ينظر: الرماني ٣٠، والمالقي ٢٠٠٢: ٢٠٤)..

وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، إذ أنّ الأصل في (إنّ) أنّ تكون للجواب، إذ يقول: " فالذي يدلّ على أنّ لها أصلاً في الجواب أنّ رأيناها قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو ( والله إنّ زيدا منطلقاً) وامتنعوا من أنّ يقولوا (والله زيد منطلقاً)" (عبد القاهر الجرجاني ١٩٩٢: ٢٤٩).

وأنكر أبو عبيدة مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)، ومن شواهدا قول الرادّ، حين قال القائل: (لعن الله ناقة حملتني إليك) فقال: إنّ وراكبها، أي: نعم ولعن راکبها . ويبطل أبو عبيدة هذا القول أو الرأي كون (إنّ) في هذا الكلام هي المؤكدة من وجهين: أحدهما عطف جملة الدعاء على الخبر، والثاني أنّه لم يوجد حذف اسم (إنّ) وخبرها في غير هذا الكلام (ينظر: المرادي ١٩٩٢: ٣٩٨ - ٣٩٩). وأستدلّ المثبتون لرأي أبي عبيدة بقوله:



ويقلن: شيءٌ قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنَّه

فيحتمل (إنّ) فيه بمعنى (نعم)، كما قال الأخفش، ويحتمل أن تكون المؤكدة والهاء اسمها، والخبر محذوف، كما قال أبو عبيدة، وإذا جعلت بمعنى (نعم) فالهاء للسكت (ينظر: المرادي ١٩٩٢: ٣٩٩، والبيت لقيس بن عبد الله الرقيات ٦٦).

وردّ بأنّ لا نسلم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنَّه كذلك (ينظر: ابن هشام ١٩٨٥: ١/٤٧).

أما من قوّة التأكيد بـ (إنّ): فيرى النحويون أنّ التأكيد بـ (إنّ) أقوى من التأكيد بـ (اللام) نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ (فاطر ٥)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ (الحج ١)، فـ (إنّ) أكّد من اللام ولفظها وثقلها يوحي بذلك. (ينظر: الزركشي ١٩٥٧: ٢/٤٠٥).

أما الفرق بين (إنّ) المكسورة الهمزة، و(أنّ) المفتوحة الهمزة، فنلاحظ أنّ ثمة تشابه بينهما؛ فكلاهما حرف يدلّ على التوكيد، ينصب الاسم ويرفعان الخبر، فالمفتوحة الهمزة هي فرع عن المكسورة الهمزة، فهما صيغة واحدة فالتائية مشابهه للأولى (ينظر: ابن هشام ١٩٨٥: ١/٤٩، السيوطي ١٩٩٨: ٤٢٥). أما النحويون القدماء، فقد تناولوا (إنّ) ودلالاتها في الدرس النحويّ، فانفقوا في الرأي القائل بأنّها للتوكيد، قال سيبويه: " وإنّ توكيدٌ: لقوله: زيدٌ منطلقٌ. وإذا خففت فهي كذلك تؤكّد ما يتكلّم به وليثبت الكلام، غير أنّ (لام) التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها " (سيبويه ١٩٨٨: ٤/٢٣٣).

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

وقد تكون في بعض الأحيان صلة للقسم؛ لأنّك تقول: والله زيدٌ منطلقٌ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إنّ زيداً منطلقٌ اتّصل بالقسم، وصارت (إنّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك (ينظر: الميرد ١٩٩٤: ٤/١٠٧).

وقد سلك ابن الدهان سبيل أسلافه القدماء، وأبدى الرأي بـ (إنّ) وقال عنها أنّها من: " الضرب الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر " (ابن الدهان ١٩٨٨: ١٨). نحو: إنّ زيدا قائمٌ .



ويقدّم ابن الدهان عدّة تعليلات لنصب اسم (إنّ) ورفع خبرها بشبه (إنّ) وأخواتها بكان وأخواتها، إذ يقول: " هذه الحروف لها شبه بـ (كان) من وجوه ثلاثة : منها : أنها على ثلاثة أحرفٍ ، كما أنّ (كان) على ثلاثة أحرف ، ومنها أنها مفتوحة الآخر كما أنّ (كان) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أنّ (كان) كذلك " (ابن الدهان ٢٠٠١ : ١/٢)

أما من ناحية الحكم إذ يقول ابن الدهان " ولما كانت (كان) اصلا في العمل لـ (أنّ) أعطيت حكم الأصول، وذلك تقديم الفاعل على المفعول، ولما كانت (إنّ) فرعا في العمل لـ(كان) أعطيت حكم الفروع، وذلك تقديم المنصوب على المرفوع، وإنما عملت؛ لأنها مختصةٌ ، ولكل مختصّ تأثير، كحروف الجزم، ... " (ابن الدهان ٢٠٠١ : ١/٢).

أما من حيث المعنى فـ (إنّ) عند ابن الدهان تكون بمعنى التوكيد والتحقيق على الأكثر ولها مواضع أخرى تختصّ بها إذ يقول: " والثاني : أن تكون فيه للتحقيق والتأكيد " (ابن الدهان ٢٠٠١ : ٨ /١).

وقد تكون (إنّ) بمعنى نعم إذ يقول ابن الدهان: الثاني : أنّها تكون بمعنى (نعم)، قال الشاعر:

قالو غدرت فقلتُ إنَّ وربِّما نال المُنَى وشفى الغليل الغادرُ

ف(إنّ) هنا جاءت بمعنى ( نعم ) ( ينظر: ابن الدهان ٢٠٠١ : ١ / ٤، ديوان عبد الله الأوسيّ ٧٨).

كما تدخل اللام في خبر إنّ وتختصّ بها دون سائر الحروف الأخرى، وهي غير عاملة إذ يقول: " اعلم أنّ اللام المؤكدة من حروف الابتداء المختصة به، وهي غير عاملة ، وإنما اختصّت بالدخول عليها من بين أخواتها لاجتماعهما في التأكيد وتلقي القسم ، ولأنّه لا يسبّك منهما مصدر ... " (ابن الدهان ٢٠٠١ : ٤/١).

أما من حيث قوتها فـ ابن الدهان يرجح قوة (إنّ) على اللام؛ لأنّ (إنّ) عاملة، إمّا اللام فتأتي مع (إنّ) فتدخل في الخبر؛ لأنها ليست عاملة، ولم تقطع عمل إنّ، نحو: (إنّ زيدا لقائمٌ)، فما بعد اللام معمول (إنّ) فلو كانت اللام عاملة لقطعت عمل (إنّ) ( ابن الدهان ٢٠٠١ : ٤٤/١).

أما من ناحية الفرق بين (إنّ) المكسورة الهمزة و(أنّ) المفتوحة الهمزة، فيرى ابن الدهان أنّهما يتساويان عملا، ويتقاربان لفظا، ويختلفان موضعا وتقديرا، فمن حيث الموضع يحسن الابتداء بـ ( )



إنّ) المكسورة الهمزة قبل الجملة الاسميّة أو الفعلية وبعد القسم نحو: ( والله إنّ زيّدًا قائمٌ ) . و يحسن مجيء اللام التي للابتداء معها نحو: ( قد علمت إنّك لمنطقٌ )، وفتحت همزتها إذا صلح ما بعدها بتقدير معنى المصدر (ينظر: ابن الدهان: ١٩٨٨ : ١٨).

وجاء رأي ابن يعيش موافقا لرأي ابن الدهان، ومن سبقه إذ نراه يقول: " فأما فائدتها - يعني إنّ وأنّ فالتأكيد لمضمون الجملة ، فإنّ قول القائل: إنّ زيّدًا قائمٌ، ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أنّ قولك: أنّ زيّدًا قائمٌ، أوجز من قولك: زيد قائمٌ زيد قائمٌ، مع حصول الغرض من التأكيد، فإنّ أدخلت اللام وقلت: (إنّ زيّدًا لقائمٌ) أزداد معنى التأكيد، وكأنّه تكون بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثة مرات " (ابن يعيش ٢٠٠١ : ٨ / ٥٩).

أمّا المحدثون فنرى عباس حسن يؤكّد أنّ (إنّ) المكسورة الهمزة والمفتوحة الهمزة لهما معنى خاصّ، وهو توكيد الجملة، ويراد به توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، وإزالة الشكّ عنها أو الإنكار، فكلّا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار، ويفيد ما يفيد التكرار؛ ففي مثل : إنّ المال عماد العمران ... ؛ تغني كلمة (إنّ) عن تكرار الجملة وهي ( المال عماد العمران)، والتأكيد بـ (إنّ) يدلّ على أنّ خبرها محقّق عند المتكلم وليس في موضع شكّ وإنّما في تأكيد الإثبات (ينظر : عبّاس حسن / ١ / ٦٣١).

أمّا الدكتور فاضل السامرائي فنجده يرد على بعض الآراء التي ذهبت من أنّ (إنّ) نائبة مناب تكرير الجملة مرتين، وهي مع اللام مناب تكريرها ثلاث مرات، إذ يقول: " فلا أظنّ أنّه يعني أنّ تكرير الجملة و (إن) بمنزلة واحدة، وهما متماثلان. وإنّ عناه فليس بصحيح، فإنّ تكرير الجملة من التوكيد اللفظي، التوكيد اللفظي له أغراض منها أنّه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإنّ المخاطب قد يظنّ أنّ المتكلم عندما ذكر زيّدًا أو عليّا كان ساهيًا أو غافلا، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن" (د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠ : ٢٦٢/١).

دلالة ( لا ) النافية للجنس المقترنة بمعرفة :



تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ فتتصبه وعلى الخبر فترفعه؛ لأنها لتوكيد النفي كما كانت (إن) لتوكيد الإثبات (السيوطي ١٩٩٨: ١/٤٦٣). وتكون (لا) النافية عاملة عمل (إن) إذا أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ بـ (لام التبرئة) (ابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ١/٢٦٤)، و(لا) النافية للجنس التي تسمى بلام التبرئة وضعت أساساً لنفي الجنس النكرة متضمنة معنى (من) نحو: لا رجل، فالمراد نفي ذلك الجنس كأنك قلت: لا من رجل، وهذا يفيد استغراق النفي في جنس مجرورها، فإذا قلت: ما جاءني رجل صحّ قولك: بلا رجلين أو رجال، بخلاف قولك: ما جاءني من رجل فإنه يصح الإضراب فصحة الأول وامتناع الثاني، دليل على إنها لتحقيق ذلك الجنس مطلقاً باستغراق أفرادها، ولا هذه هي العاملة (الأربلي ١٩٨٤: ١١٣).

أمّا عمل (لا) التي لنفي الجنس، فالبصريون يشترطون أن يكون دخولها على نكرة، فهي لا تعمل في المعرفة وهذا الشرط كان بإجماع النحاة البصريين (ما دليلك على هذا الحكم؟!؟ اذكر مصدراً في هذا!!)، فهي لا تعمل عند البصريين إلا بوجود بعض الشروط؛ لأنّ عموم النفي لا يتصور فيها، إذ يقول: "فإن دخلت (لا) على معرفة كررتها ولم تعمل (لا) شيئاً؛ وذلك نحو قولك: لا زيد عندي ولا عمرو، ولا عبد الله، ولا جعفر (الرماني ٨١). وخالف الكوفيون هذا الشرط أو الرأي فأجازوا إعمالها في المعرفة، فالكسائي أجاز إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، والمضاف لكنية، نحو: ابا محمد، أو الله، أو الرحمن، أو العزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز (ينظر: السيوطي ١٩٩٨: ١/٤٦٣، والرماني ٨١).

ويظهر أنّ النحويين القدماء لا يجيزون أعمال (لا) النافية للجنس إذا وليها اسم معرفة، وقالوا إنّ ما جاء منها وبعدها علم مفرد، للدلالة على أنّه شائع وأنّ هذا العلم قائم على احتمالية ممن يقوم مقامه في هذا الشيء، إذ يقول سيبويه: "وتقول قضيةً ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنّما أراد علياً فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة، وإنّما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ، (وأنته قد غيّب عنها). فأنّ قلت: إنّه لم يرد أنّ ينفي كلّ من اسمه عليّ؟ فإنّما أراد أن ينفي منكورين



كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، يدل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها" (سيبويه ١٩٨٨ : ٢ / ٢٩٧).

فأبو حسن علم صار شائعاً؛ يراد به علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والمعنى ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها (ينظر: سيبويه ١٩٨٨ : ٢ / ٢٩٦).

ويذكر ابن عصفور شاهداً على دخول (لا) النافية للجنس على معرفة، وهو قول الفرزدق:

تُبكي على زيدٍ ولا زيدٌ مثلهُ  
بريءٍ من الحمى صحيحُ الجوانحِ

فالمعرفة هو (زيد) وتخرجه على التثنية (ينظر: د. نعيم سلمان البديري ٢٠١٨ : ٩٥، وديوان الفرزدق ٢١٦/١).

قال الرضي في شرح الكافية: "معنى قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها إذ هو كرم الله وجهه، كان فيصلا في الحكومات... فصار اسمه كالجنس المقيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل. وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة، وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى أي لكل جبار قهار فيصرف فرعون، وموسى لتثنيهما بالمعنى المذكور" (ينظر: الرضي ١٩٩٦ : ١ / ٢٨٣).

أما ابن الدهان فقد أشار إلى أن هناك أشياء قد تدخل عليها (لا) فلا يصح لها العمل، إذ قال: "واعلم أن (لا) قد تدخل على أشياء لا يصح لها العمل فيها، وتلك الأشياء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم معرفة، واسم منفي بلا يتلوه اسم منفي بلا، وهما جواب أم والهمزة، وقد ثبت عند السائل أحد الاسمين بغير عينه، واسم معمول لغيرها" (ابن الدهان ٢٠٠١ : ١ / ١٤٠).

وتناول ابن الدهان هذه المفردة بالتفصيل، فوقف عند هذه الجزئية الدلالية وتناولها بالدرس والشرح، إذ نراه يقول: "فأن أدخلت (لا) على معرفة بطل عملها، وكررتها فقلت: لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك أن فصلت بين (لا) وما عملت فيه لم يكن إلا التكرير وبطلان، تقول لا في الدار رجل ولا امرأة، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ﴾" (ابن الدهان ١٩٩١ : ٤٧٧، والآية من سورة الصافات ٧٤). وهكذا نرى أن (لا) عند ابن الدهان أنها: "لا تعمل مع معرفة، وما ورد من ذلك فمؤول، مثل قول عمر رضي الله عنه: (قضية ولا أبا حسن لها) فكلمة (أبا حسن) معرفة، ولكن مؤولة بنكرة والتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها. ونحو: لا حاتم اليوم ولا عنتره، ولا سبحان، والتقدير: لا جواد كحاتم ولا شجاع كعنتره، ولا فصيح كسبحان" (ابن الدهان ١٩٩١ : ٤٧٧).



ونرى ابن الدهان في هذا الشأن يعرض رأياً أخفش القائل: "ولا يحسن أن يدخلها على معرفة، إلا أن تكررهما، فأما قوله:

.....إن لا إلينا رجوعها

فشاذ، فهذا البيت يجب تكرير (لا) فيه من وجهين: من جهة التعريف للاسم، والفصل بينها وبين الاسم " (ابن الدهان ٢٠٠١: ١ / ١٤٠ - ١٤١، والبيت مجهول قائله).

فأبن الدهان يرى أن (لا) التي لنفي الجنس عاملة عمل (إن)، إذ يقول: "تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) فتتصب المبتدأ وترفع الخبر نحو: (لا أحد غير من الله)، وإنما عملت عملها؛ لأنها لتأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أن (إن) لتأكيد الأثبات والمبالغة فيه" (ابن الدهان ١٩٩١: ٤٦٦).

أما المحدثون فجاءت تأويلاتهم وتفسيراتهم الخاصة بدلالة (لا) المقترنة بمعرفة موافقه إلى حد كبير لما جاء به من سبقهم من النحاة القدماء، فالدكتور فاضل السامرائي فيرى: "أن يستخلص من العلم معنى الوصف الذي اشتهر به ذلك العلم فيكون هو المنفي، فقولك (لا حاتم اليوم) معناه لا كريم، وقوله (لا هيثم الليلة للمطي) معناه لا سائق، وقولهم (قضية ولا أبا حسن لها) معناه لا فيصل لها وهكذا" (د. فاضل السامرائي ٢٠٠١: ٣٣١/١).

وأرى أن ما قاله الدكتور فاضل السامرائي جاء مخالفاً نوعاً ما لكثير من الأمثلة التي طرحها سابقوه، حتى وإن ذهب للتأويل بالتشهير بالصفة فالأمثلة الأخرى بعضها مع الدكتور فاضل السامرائي لا تندرج ضمن هذا التأويل، فنتحول المسألة إلى إبهام أكثر. دلالة (ليت شعري):

(ليت) من الأحرف المشبهة بالفعل التي تتصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ومعناها التمني، وهو يتعلّق بالمستحيل غالباً، كقوله:

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما صنع المشيب .

ويتعلّق بالممكن قليلاً (ينظر: ابن هشام ١١٩٨٥: ١ / ٣١٤، المرادي ١٩٩٢: ٤٩١، أبي العتاهية ديوانه ١٨٧). وفي كثير من المواضع نرى شيوع اقتران هذا الحرف بكلمة (شعري) ونرى هذا الشيوع



له شهرة كبيرة، وملازما لكثير من العلماء والنحاة بشكل عام ونحاة العرب بشكل مخصص، فكثير من المصادر والكتب صارت لا تخلو منها سواء أفي الشعر أم النثر أم غيرها من الكلام، فيقولون: ليت شعري هل يعود المتوفى يوما، وغيرها من الأمثلة المتداولة، وإذا ذهبنا إلى التمعن والنظر لهذه المسألة عند النحويين، نراهم يقولون بحذف خبر (ليت)؛ في حال وقع بعدها تركيب استفهامي، مثل قول امرئ القيس

ألا ليت شعري كيف حدث وصلها وكيف تراعي وصلة المتعجب .

ف نجد أن: " شعري مصدر اسم (ليت)، والخبر ملتزم الحذف، والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، أو واقع، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر، وعلّة الحذف كونه في معنى: ليتي أشعر، وسدّ الجملة بعده عن المحذوف" (ينظر: ابن هشام ١٩٨٥: ١ / ٣١٤، المرادي ١٩٩٢: ٤٩١، وديوان امرئ القيس بشرح سويلم ٧٤). من جانب آخر نرى أن سيبويه يرى أن جملة الاستفهام هي خبر (ليت) ويضرب الكثير من الأمثلة على هذه المسألة إذ يقول: " ليت شعري أعبد الله ثم أم زيد، وليت شعري هل رأيتَه ن فهذا في موضع خبر ليت" ( سيبويه ١٩٨٨: ١ / ٢٣٦). ويعضد هذا الرأي المبرّد والزجاج بقولهم، " إن جملة الاستفهام في محلّ رفع خبر (ليت)، والتقدير: ليت علمي واقعٌ بكيف حدث وصلها ثم حذف، وأضاف أتساعا . وردّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية، وإلى خلوّ الجملة من بالمخبر بها عن الرّابط" (السيوطي ١٩٩٨: ١ / ٢٣٦).

أمّا ابن الدهان النحويّ فقد تطرّق إلى دلالة هذه المسألة، وأشار إلى أنّ موضع هذه الجملة الاستفهامية النصب بشعري (المصدر)، موافق لما جاء به سابقوه سيبويه والمبرّد وغيرهما من البصريين. إذ قال: " فأما قولهم: ليت شعري أزيد منطلق أم عمرو، فموضع الجملة نصب بشعري، وهو معلق كالعلم، والأصل في شعري: شعرت شعرة، كالدريّة، فحذفوا التاء وعوضوها بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾، و(شعري) اسم (ليت) والخبر محذوف، وموضع (شعري) منصوب بأنّه اسم (ليت)، ويجوز أن يكون قد أغنى معمول (شعري) عن الخبر، وفي هذا نظر" (ابن الدهان ٢٠٠١: ١ / ٢٠، والآية من سورة البقرة ٢٧٧).



أما ابن يعيش فجاءت آراؤه في هذا الموضوع موافقة ومناصرة لابن الدهان ومن سبقه من النحويين البصريين، إذ ذهب إلى أن جملة الاستفهام هي في موضع نصب بالمصدر وهو (شعري) (ينظر: ابن يعيش ٢٠٠١ / ١ / ١٠٥).

وكان أبو حيان الأندلسي كان قد وافق ابن الدهان وما ذهب إليه إذ يقول: "والذي اذهب إليه أن هذا الكلام مراعى فيه المعنى، لا اللفظ، والمعنى: ليتني اشعر بكذا، كما راعوا المعنى في قولهم: سواءً عليّ أقيمت أم قعدت راعوا قيامك وقعودك" (أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨: ٣ / ١٢٥١). وذهب ابن مالك إلى أن جملة الاستفهام في هذا الموضوع جملة معترضة سواء كانت متصلة بالمصدر (شعري) أم منفصلة عنها وهذا بشكل قطعي (ينظر: أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨: ٣ / ١٢٥١). ومن المتأخرين أيضا الدكتور علي أبو المكارم فقد نراه إشارة إلى القصور الذهني عند القائلين بالحذف في هذه المسألة إذ قال: "والحق أن القول بالحذف في هذه المواضع يستند إلى قصور ذهني أكثر من امتداده عن النص اللغوي؛ فإن سياق النصوص يوشك أن يحدد لفظ الخبر وقد افادة بالفعل معناه، الأمر الذي يجعل من القول يحذفه نوعا من تجاوز النصوص لا داعي إليه" (علي أبو المكارم ٢٠٠٧: ١٤٠ - ١٤١).

وأرى في كل ما تقدّم، إننا كثيرا نسمع القول (ليت شعري)، ونرى هذا القول يحمل معنى الرغبة في معرفة شيء خفي والمراد ليتني اعلم، وأن هذا القول غالبا ما يردف خبره باستفهام يقال: ليت شعري ما صنع فلان، فيحذف خبر (ليت)؛ لأنه مفهوم من سياق الكلام لكثرة الاستعمال والتقدير: ليت علمي حاضر أو موجود، فقولهم: (ليت شعري) يعد تعبيرا اصطلاحيا جرى مجرى المثل، وشاع استعماله بهذا المثل.

الخلاصة:

١. يشكل المعنى النحوي في كتب ابن الدهان النحوي نظريات قائمة بذاتها، فقد تناول ابن الدهان علاقة العوامل بالمعنى وما تؤديه هذه العلاقة الوطيدة من عمل في التراكيب النحوية، وفض النزاع في الإشكالات النحوية وإزالة اللبس، وجعل المعنى هو الأساس في استخراج القواعد النحوية من النصوص.



٢. التجأ ابن الدهان النحويّ في كثير من المسائل إلى المعنى في إثبات الدليل في الحكم الإعرابيّ، وجعل المعنى منطلقاً في الكثير من الدروس النحويّة، فالمعنى عند ابن الدهان هو الأساس في الموازنة بين الآراء من حيث الترجيح والاعتراض .

٣. لابن الدهان النحويّ عناية خاصّة للمعنى في تحديد الأوجه الإعرابيّة، وتركيزه على القواعد النحويّة، وإيراده الأمثلة والشواهد لبيان العلاقة العميقة بين المعاني النحويّة والإعراب .

٤. عناية ابن الدهان بالمعاني النحويّة بتعدّد أنواعها جميعاً في تحليل وظائف الجمل المتنوعة، باعتبار المعنى أولاً في تقدير الإعراب عند ابن الدهان. ويعد ابن الدهان من النحويين الذين وجهوا العناية الكبيرة بحروف المعاني إذ خصص لها الكثير من المباحث في كتبه.

٥. كشفت الرسالة أنّ هناك ارتباطاً عميقاً، وتفاعلات بارزة بين النحو والدلالة، وكلّ طرف منهما يوجّه الآخر، وأدرك ابن الدهان هذا الارتباط الحاصل فيما بينهما بشكل كبير. وربط العمل في الجمل والتراكيب النحويّة بالمعنى، خاصّة في المسائل الخلافية.

مصادر ومراجع البحث:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ ت ٧٤٥ هـ، تد: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٢. أسرار العربيّة: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، الأنباريّ ت ٥٧٧ هـ، تد: محمد بهجة البيطار، دار الأرقم بن أبي الأرقم، والمجمع العلميّ . دمشق، ط١، ١٩٩٩م.
٣. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ ت ٧٩٤ هـ، تد: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط٣، ١٩٥٧م.
٤. تحقيقات لغويّة في شواهد شعريّة: د. نعيم سلمان البديريّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ٢٠١٨م.
٥. الجملة الإسميّة: د. عليّ أبو المكارم، مؤسّسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط١، ٢٠٠٧م.
٦. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المراديّ ت ٧٤٩ هـ، تد: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.
٧. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: عليّ بن محمد الإربليّ ت ٧٤١ هـ، تد: حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٤م.
٨. دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ ت ٤٧١ هـ، تد: محمود محمد شاکر أبو فهر، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ط٥، ١٩٩٢م.



٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور الملقب ت ٧٠٢ هـ، تد: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دار القلم - دمشق، ط٣، ٢٠٠٢ م .
١٠. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن رضي الدين الأسترباذي ت ٦٨٨ هـ، تد: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦ م.
١١. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣ هـ، تد: د. إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠١ م.
١٢. شرح الدروس في النحو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، تد: د. إبراهيم محمد أحمد الإكوي : مطبعة الأمانة - القاهرة ، ط١، ١٩٩١ م.
١٣. شرح ابن عقيل على ابن مالك: ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت ٧٦٩ هـ، تد : محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠ م.
١٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت ٦٨٦ هـ، تد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.
١٥. سياق الحال في كتاب سيويه، دراسة في النحو والدلالة: أسعد خلف العواوي : دار الحامد - عمان، ط١، ٢٠١١ م.
١٦. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن الفراهيدي ت ١٧٥ هـ، تد: د مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال بيروت، ٢٠٠٣ م.
١٧. الكتاب: لسبيويه: عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه ت ١٨٠ هـ، تد: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨ م. (١) شرح الدروس في النحو ١٨٥ - ١٨٦ .
١٨. اللغة العربية معانها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة ، ط٦، ٢٠٠٩ م.
١٩. الغرة في شرح اللمع: أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩ هـ، تد: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم : دار التدمرية - اليمن ، ط١، ٢٠٠١ م.
٢٠. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢ هـ، تد: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر - عمان، ١٩٨٨ م.
٢١. في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي: دار الرائد العربي - بيروت، ط١، ١٩٨٦ م..
٢٢. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن الفراهيدي ت ١٧٥ هـ، تد: د مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال بيروت، ٢٠٠٣ م.
٢٣. الفصول في العربية: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩ هـ، تد: د. فائز فارس : دار الأمل ومؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨ م.



٢٤. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م.
٢٥. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ، تد: أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
٢٦. مغني اللبيب في كتب الأعراب: جمال الدين عبد الله بن يوسف أبو محمد ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، تد: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله: دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
٢٧. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد عزيمة المبرّد ت ٢٨٥هـ، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة أحياء التراث الإسلامي - مصر، ط٣، ١٩٩٤م.
٢٨. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف مصر، (د. ت)، ط٣.
٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ، تد: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print-ISSN ٢٣٠٦-٥٢٤٩

Online-ISSN ٢٧٩١-٣٢٧٩

العدد الخامس عشر

٢٠٢٣م / ١٤٤٤هـ



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرانق التدريس للعلوم الأساسية